واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في دعم سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030 من وجهة نظر مديرات المدارس

إعداد:

ندا بنت مطلق علي الميموني

ماجستير الإدارة والإشراف التربوي

د. ولاء بنت حسين بونيان

أستاذ القيادة التربوية والدراسات السياسية المساعد

بكليات الشرق العربي بالرياض

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على واقع ومعوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، وفق رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر مديرات المدارس؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث طبقت على عينة من مديرات المدارس والتي بلغ عددها (60) مديرة، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن المتوسط الحسابي العام لعبارات محور واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية 2030، بلغ 3.29 بانحراف معياري 1.16 مما يشير إلى أن هناك محايدة بين أفراد الدراسة على عبارات هذا المحور والذي يدل على....، كما بينت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على وجود معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات هذا المحور 4.24 بانحراف معياري 0.890، ومن أبرز تلك المعوقات: كثرة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتق المعلم، عدم وجود خطة تدريبية شاملة وواضحة تتعلق بنظام مسارات التعليم، ضعف التجهيزات والمرافق التي تخدم الطلاب في نظام المسارات التعليمي، عدم تأهيل المعلمين والمشرفين بما يتماشى مع تطلعات نظام مسارات التعليم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع خطة تدريبية شاملة وواضحة تتعلق بنظام مسارات التعليم، والعمل على تأهيل المعلمين والمشرفين بما يتماشى مع تطلعات نظام مسارات التعليم، والعمل على زيادة الوعي بأهمية وأهداف نظام مسارات التعليم، وضورة توفير التجهيزات والمرافق التي تخدم الطلاب في نظام المسارات.

مقدمة

إن السعي نحو تلبية حاجة سوق العمل والموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل هي قضية كانت ومازالت تؤرق معظم دول العالم، ولعل السبب وراء ذلك هو التغير السريع في متطلبات سوق العمل بسبب تغير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل.

إن اختلاف التوازن بين مخرجات التعليم وبين احتياجات سوق العمل ينتج عنه أمران مهمان؛ الأول يتمثل في بقاء خريجي مؤسسات التعليم بدون عمل مما يساهم في زيادة البطالة، والثاني يتمثل في عدم إمداد سوق العمل السعودي بما يحتاجه من الكفاءات الوطنية المتخصصة (الزهراني، 2018).

وفي ظل ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات جذرية في شتى المجالات، والتي ترتب عليها تغير الكثير من تفاصيل الحياة البشرية. أصبحت متطلبات سوق العمل تحتم امتلاك مهارات متكاملة مع المؤهلات فالحصول على شهادات أكاديمية لم يعد كاف، حيث إن بعض هذه الشهادات أصبحت لتخصصات لم تعد مطلوبة أو بات الطلب عليها راكد في سوق العمل أو كان ظهورها وانقراضها لسوق العمل مرتبط بوقت معين ليس أكثر (زيدان، 2021). وهذا ما يحمل التعليم ضرورة مواكبة هذه المتغيرات والعمل على سد الفجوة بشكل مستمر، تجنباً لتبعات عدم المؤامة وما ينتج عنه من مشاكل في شتى المجالات.

وعلى الرغم من اهتمام المسئولين بالتعليم ~~من~~ بالمملكة العربية السعودية، إلا أن التغير والنمو الاقتصادي كان أسرع من التغير والنمو في التعليم، مما ترتب عليه وجود خلل بين التخصصات التي تقدمها الجامعات واحتياجات سوق العمل السعودي (دمنهوري، 2013).

فقد أشار بدري (2017) إلى وجود نسبة التحاق كبيرة من الطلاب لدراسة العلوم الأدبية النظرية مع وجود ضعف في التوجه نحو التخصصات الطبية والهندسية وتقنية المعلومات مما يعني وجود نقص كبير في التخصصات المهنية العلمية، وذلك نظرا لارتفاع نسبة خريجي الثانوية من المساق الأدبي بثلاثة أضعاف نسبة خريجي المساق العلمي.

وينظر للمرحلة الثانوية من الناحية العقلية كمرحلة للانطلاق العقلي والذهني للطلبة، كما ينظر لها على أنها الحجر الأساس إما للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المختلفة أو الدخول إلى سوق العمل،

وفي كلا الحالتين يحتاج الطلبة إلى تكوين وصقل مجموعة من المهارات والقدرات التي تؤهلهم للانخراط في توجهاتهم والتي من المفترض أن تقوم المدارس الثانوية بتزويدهم بها عن طريق برامجها المختلفة (الحميد، 2017).

وفي ظل سعي المملكة العربية السعودية المستمر للتنمية عن طريق تحقيق رؤية المملكة 2030 التي تركز على الاستثمار في التعليم وفي العنصر البشري، وتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة لهم، استحدثت وزارة التعليم نظام المسارات، والذي يمثل تطوراً نوعيا قائم على أساس عدة منطلقات علمية كقراءة وتحليل الواقع وحاجات سوق العمل، والدراسات العلمية لتحليل أفضل الممارسات إسهاما في رفع كفاءة وفاعلية منظومة التعليم، ليصبح خريجو هذا النظام مؤهلين لإكمال تعليمهم بعد المرحلة الثانوية، أو للدخول في سوق العمل، مع التمكن من مواكبة متغيرات القرن الحادي والعشرين، والإسهام بفاعلية في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 (الأدلة الإرشادية لنظام مسارات التعليم الثانوي، 2021).

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع تطبيق نظام المسارات للمرحلة الثانوية في دعم احتياجات سوق العمل السعودي في ضوء رؤية 2030؛ مع التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق هذا النظام.

مشكلة الدراسة

لقد كان التعليم ومازال أحد أهم مرتكزات الرهان للدول والأمم في سبيل نهضتها وإثبات تفوقها، في عالم يتسم بالتحدي الحقيقي والتنافس الدائم في شتى المجالات، ومخرجات التعليم هي محور منظومة التعليم التي يمكن المراهنة عليه في التغلب على التحديات المقترنة بحياة اليوم إذا ما تم إعدادها وتشكيلها بطريقة تتناسب مع الاحتياجات الفعلية والواقعية لكل ما يتطلبه التواجد الفعال في الألفية الثالثة.

وتعد المملكة العربية السعودية، من أكثر الدول اهتماماً بالتعليم، وتطوير المؤسسات التعليمية، فالتعليم أحد أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها رؤية المملكة، حيث نصت رؤية المملكة 2030 على ما يفيد بأن مواصلة الاستثمار في التعليم والتدريب هو لتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل وذلك بالعمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة

تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية، إضافة إلى وضع مؤشرات لقياس مخرجات التعليم ومراجعتها سنوياً.

وبالرغم من اهتمام المملكة العربية السعودية بالعملية التعليمية بشكل يضعها في أكثر الدول استثماراً في التعليم؛ إلا أنه يعاني من محدودية اتساق مخرجاته مع التحديات على أرض الواقع (الزهراني، 2018). وهو ما تؤكده أيضاً دراسة باناعمة (2019) حيث اشارت إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة في تطوير التعليم في المملكة؛ إلا أن فعالية نظام التعليم محدودة نتيجة عدم المواءمة بين .... والتي أثرت بدورها على مخرجات التعليم.

وبالنظر لتقرير الهيئة العامة للإحصاء لسوق العمل السعودي للربع الرابع من عام (2019) فيما يخص معدل البطالة للسعوديين نجد أنه بلغ 12,0%، ومعدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين بلغ 46,7%، واتضح أن نسبة 64,4% من السعوديين العاطلين عن العمل في الفئة العمرية (20-29) ومنهم 56,4% حاصلين على درجة البكالوريوس، بينما منهم 27,7% حاصلين على شهادة الدبلوم فأعلى ويتضح من هذه الأرقام تدني مهارات خريجي التعليم السعودي، حيث يستعين سوق العمل بنسبة 43,6% من غير السعوديين (عبد القادر، 2020).

وهذا قد يفسر ما أكدت عليه دراسة أحمد (2020)، ودراسة زقاوة (2017) بأن الطلاب في الغالب يعانون العديد من المعوقات التي تشكل عقبة في سبيل انخراطهم في سوق العمل، وتمثلت تلك المعوقات في التعود على اتخاذ موقف سلبي من القضايا التي تواجه الطلاب ليس داخل المؤسسة التعليمية فقط، بل في الحياة العامة بعد التخرج، علاوة على الافتقار إلى مهارات التعلم مدى الحياة مما يبقي المعلومات التي تلقوها جامدة بمجرد تخرجهم منها، وضعف مهارات الاتصال الفعال لديهم.

وفي ضوء ذلك نجد أن دراسة Woodroffe et al (2017) توصي إلى ضرورة استحداث مسارات تعليمية جديدة غير تقليدية تقوم على الابتكار والإبداع في المناهج والأنشطة التعليمية، وتبنى على المشاركة بين الجامعات والمدارس والمجتمعات المحلية، وتعمل على إعداد الطلاب من خلال إكسابهم الخبرات والمعارف ذات الصلة بالوظائف المستقبلية.

كما حذر شلايشر (2019) من إمكانية اتساع الفجوة بين ما تقدمه النظم التعليمية وما تتطلبه مجتمعات سوق العمل إذا لم يحدث تغيير جوهري في تلك النظم، وهذا التغيير يتمثل في الإصلاح

التعليمي للنظم التعليمية، وتحسين جودتها باستخدام استراتيجية ذكية تسهم في إحداث ذلك التغيير، بحيث يتضمن تنمية مهارات الطلاب المواءمة لسوق العمل.

وعند النظر لدراسة الرحيلي (2021) والتي هدفت للكشف عن دور الجامعات السعودية في إعداد طلابها لسوق العمل، وقد أجاب على هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية البالغ عددهم 874 عضواً، نجد أن الدراسة توصلت إلى أن المتوسط العام لدور الجامعات السعودية في إعداد طلابها لسوق العمل من حيث بُعد التخصصات الأكاديمية والتخطيط للخريجين جاء "متوسطاً" وهذا قد يعود لجاهزية الطلاب في المرحلة الثانوية وما يبرز أهمية وجود المسارات، في حين كانت نتائج الدراسة للمتوسط العام من حيث بُعد كفاية ومهارة الخريجين "مرتفعاً"، بينما المتوسط العام من حيث بُعد علاقة الجامعة بسوق العمل جاء "منخفضاً"، أما المتوسط العام من حيث بُعد التدريس الجامعي جاء "مرتفعاً"، في حين أن المتوسط العام للمعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في إعداد طلابها لسوق العمل جاء "مرتفعاً جداً".

أما دراسة الشهري (2018) التي هدفت للتعرف على واقع ملائمة مخرجات التعليم في المرحلة الثانوية لمتطلبات سوق العمل السعودي من وجهة نظر أصحاب العمل، فقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن معظم متطلبات العمل تتوافر بدرجة متوسطة لدى خريجي المرحلة الثانوية، وأن خريج المرحلة الثانوية بحاجة إلى التركيز بشكل أكبر على المهارات اللغوية، وأنهم بحاجة إلى المزيد من التهيئة والفهم لسوق العمل لتحقيق الرضا الوظيفي، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن سوق العمل يتطلب مجموعة من المهارات اللازمة للنجاح فيه، وأن خريج المرحلة الثانوية بحاجة إلى اكتساب الأخلاقيات المهنية التي تساعده في النجاح من عمله.

في حين أشارت دراسة الحميد (2017) والتي هدفت للتعرف على أسباب عدم مواءمة مخرجات المرحلة الثانوية للالتحاق بالجامعة وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن أهم أسباب عدم موائمة مخرجات المرحلة الثانوية للالتحاق بالجامعة انخفاض المستوى الأكاديمي لخريجي المرحلة الثانوية، ألغاء الاختبارات الوزارية واستبدالها بالاختبارات على مستوى المدرسة بناء المناهج في ضوء المواد المنفصلة وأن من أهم أسباب عدم مواءمة مخرجات المرحلة الثانوية لدخول سوق العمل عدم تركيز العملية التعليمية في المرحلة الثانوية

على الجانب التطبيقي، حاجه خريجي المرحلة الثانوية إلى نوع من التدريب قبل الالتحاق بسوق العمل عدم وجود شراكة بين المدارس الثانوية ومؤسسات سوق العمل.

من خلال العرض السابق يتضح أن الدراسات السابقة تناولت دور الجامعات ومخرجاتها وعلاقتها بسوق العمل، كما أنها ركزت بشكل عام على المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في المرحلة الجامعية والثانوية.

وإدراكاً من المسؤولين عن التعليم الثانوي بوزارة التربية والتعليم بعجز الصيغة التقليدية للمدرسة الثانوية الأكاديمية عن إعداد الطلبة للحياة والمجتمع واقتصارها على إعداد الطلاب للالتحاق بالجامعة، وتماشياً مع أهداف رؤية المملكة العربية السعودية، وفي ظل السعي الدؤوب لتحقيق أهداف الرؤية، قررت الوزارة تطبيق نظام التعليم الثانوي الجديد، وهو نظام المسارات، والذي يسعى إلى تطوير مخرجات المرحلة الثانوية بما يتناسب مع تطورات العصر من ناحية الإعداد الأكاديمي وتنمية المهارات الأساسية التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعة أو إعدادهم وفق حاجات سوق العمل، حسب ميول ورغبة وقدرة الطالب والإمكانات المتاحة.

وبناء على ما سبق، وما خلصت له الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات، فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في تساؤل رئيسي، وهو: **ما واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟**

أسئلة الدراسة

يتفرع من التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، وهي:

1. ما واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟
2. ما أبرز معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى:

1. التعرف على واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟
2. الكشف عن أبرز معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية

1. نظراً لحداثة تطبيق نظام المسارات فهناك حاجة للتعرف على معلومات وحقائق حول واقع التطبيق وامكانيته حيث يعد من أوائل الدراسات حد علم الباحثتين
2. تأتي هذه الدراسة استجابة لمتطلبات رؤية المملكة 2030 والتي أشارت إلى مواصلة الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، مع اهتمام بتطوير المناهج الدراسية المختلفة مواكبة للتطورات وتحقيقاً لأهداف الخطة التنموية للمملكة في دعم احتياج سوق العمل.
3. يمكن أن تسهم الدراسة في تزويد المكتبة التربوية بالمعلومات النظرية عن نظام مسارات للمرحلة الثانوية، واحتياج سوق العمل السعودي.

الأهمية التطبيقية

1. يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في عدة نواحي تطبيقية تهم المسؤولين في وزارة التعليم من خلال التعرف على واقع تطبيق نظام مسارات في تلبية احتياجات سوق العمل، والوقوف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيق هذا النظام.
2. كما يمكن أن تساعد الدراسة الحالية الباحثين في إجراء المزيد من الدراسات حول العلاقة بين مخرجات المرحلة الثانوية وسوق العمل.
3. قد تساهم الدراسة الحالية في تقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل السعودي.

مصطلحات الدراسة

رؤية المملكة العربية السعودية 2030: هي الرؤية التي وضعتها المملكة العربية السعودية لتتمكن من تحقيق الريادة على كافة المستويات، واشتملت على الكثير من الأهداف والاستراتيجيات التي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي، وتعتمد هذه الرؤية على ثلاثة محاور، هي: المجتمع الحيوي، الاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل وتتناسق بعضها مع بعض لتحقيق أهدافها والاستفادة من مرتكزاتها (السيسي، 2022: 135).

نظام المسارات: هو نظام حديث تم تطبيقه لأول مرة في عام (1443 هـ)، بهدف تحسين منظومة التعليم الثانوي، وتخريج طلبة معدين للحياة، ومؤهلين لسوق العمل، قادرين على مواصلة تعليمهم من خلال نظام مرن يتكون من سنة أولى يدرس بها جميع طلاب الأول الثانوي، على أن يتاح للطالب بعد ذلك التخصص في أحد المسارات الخمسة والمشتملة على: المسار العام، مسار علوم الحاسب والهندسة، مسار الصحة والحياة، مسار إدارة الأعمال، المسار الشرعي.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية**: تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة الحالية في واقع ومعوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في دعم سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030 من وجهة نظر مديرات المدارس.
- **الحدود البشرية**: تمثلت الحدود البشرية للدراسة في مديرات مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض.
- **الحدود المكانية**: تقتصر الحدود المكانية للدراسة الحالية على مديرات مدارس المرحلة الثانوية، من منسوبات مكتب شرق بمدينة الرياض.
- **الحدود الزمانية**: تم تطبيق الدراسة الحالية في العام 1443هـ/2022م.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

المحور الأول: نظام المسارات في المرحلة الثانوية

مفهوم التعليم الثانوي:

عرَّفها حكيم (2012: 82) بأنها: المرحلة أو الحلقة النهائية من مراحل التعليم العام، يلتحق بها الطالب بعد اجتياز المرحلة المتوسطة ويقضي بها الطالب ثلاث سنوات دراسية لينتقل بعدها إلى الدراسة الجامعية.

أهمية المرحلة الثانوية:

المرحلة الثانوية لها طبيعتها الخاصة ومن المراحل المهمَّة؛ فهي المرحلة التي يكون فيها الطلاب في مرحلة المراهقة والشباب، وهي تستدعي مزيدًا من التوجيه والإرشاد والإعداد.

وقد وضح أبو عراد والغفيري (2017) أهمية المرحلة الثانوية حيث تعدُّ الحلقةَ الأخيرة من التعليم العام، الذي يتم من خلاله بناء كوادر المجتمع وتأهيلهم، لينطلق بعضها إلى سوق العمل ويتجه البعض إلى إتمام دراستهم الجامعية، إلى جانب إعداد الطالب للحياة ويُهيَّأ لسوق العمل، ثم مواكبة المجتمع المعرفي والبيئة المحيطة به، ولهذا تعتبر مرحلة الثانوية في سنِّ الطالب مرحلة مفصلية لتوجهه نحو ميوله واتجاهاته العلمية، والتي يستطيع الطالب من خلالها تحديد التخصص الذي يميل إليه.

وفي هذا الصدد وضح حكيم (2012) عدة مزايا للمكانة والبعد الاستراتيجي الذي تحظى به المرحلة الثانوية منها:

- أنها تتعامل مع الطالب في أدقِّ مراحل نموه، وهي مرحلة المراهقة؛ حيث إنَّ سنَّ الطالب يكون ما بين 15–18سنة.
- أنها تُعِدُّ الطالب لمواصلة الدراسة الجامعية أو العمل في ميادين الحياة.
- كونها دعامة مهمة لتنمية المواطنة الصالحة وتحقيقها.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن المرحلة الثانوية هي بمثابة عنق الزجاجة، وذلك لكونها مرحلة مفصلية، فهي تؤثر بشكل كبير على مستقبل الطالب فيما بعد، من حيث إعداده الإعداد الجيد الذي يؤهله للتعامل مع سوق العمل، أو تأهيله لاختيار المسار المناسب له في المرحلة الجامعية، وبالتالي فإن

مخرجات المرحلة الثانوية تؤثر بشكل كبير على تلبية احتياجات سوق العمل، ومن هنا فإنه يقع على عاتق المدرسة الثانوية مسؤولية كبيرة في إعداد طلاب هذه المرحلة بما يحقق الأهداف المرجوة.

كما وترى الباحثة أن أهمية المرحلة الثانوية تنطلق من عدة منطلقات أهمها:

- المرحلة الثانوية من أهم المراحل العمرية كونها مرحلة التألق والعطاء والظهور على المجتمع ومحاولة إثبات الذات.
- هي المرحلة التي يغرس فيها الدين والعادات والقيم وتكوين الأفكار.
- يبدأ الذكاء بالنمو وتبدأ القدرات العقلية بالتمييز بين الصح والخطأ.

ينمو عند الطالب في هذه المرحلة القدرة على حل المشكلات والتخطيط للمستقبل

أهداف المرحلة الثانوية:

لأهمية المرحلة الثانوية فقد نصَّت وثيقة سياسة التعليم على أهدافها العامة، ومن هذه الأهداف ما يلي:

1. متابعة الولاء لله وحده، وجعل الأعمال خالصةً لوجهه ومستقِيَمةً في كل جوانبها على شرعه.
2. دعم العقيدة الإسلامية التي تستقِيَم بها نظرة الطالب إلى الكون والانسان والحياة في الدنيا والآخرة، وتزويده بالمفاهيم الأساسية والثقافة الاسلامية.
3. تمكين الولاء والانتماء الحي لأمة الإسلام الحامية لراية التوحيد.
4. تحقيق الوفاء للوطن الإسلامي العام وللوطن الخاص (المملكة العربية السعودية)، بما يوافق هذا السن من تسامٍ في الأفق وتطلُّع إلى العلياء وقوة في الجسم.
5. تعهُّد قدرات الطالب، واستعداداته المختلفة التي تظهر في هذه الفترة وتوجيهها وَفق ما يناسبه وما يحقق أهداف التربية الإسلامية في مفهومها العام.
6. إتاحة الفرصة للطلاب القادرين وإعدادهم لمواصلة الدراسة بمستوياتهم المختلفة في المعاهد العليا والكليات الجامعية في مختلف التخصصات.
7. تهيئة سائر الطلاب للعمل في ميادين الحياة بمستوى لائق.
8. تخريج عددٍ من المؤهلين مسلكيًّا وفنيًّا؛ لسدِّ حاجة البلاد في المرحلة الأولى من التعليم، والقيام بالمهام الدينية والأعمال الفنية؛ من: زراعية، وتجارية، وصناعية، وغيرها.

9. رعاية الشباب على أساس الإسلام، وعلاج مشكلاتهم الفكرية والانفعالية ومساعدتهم على اجتياز هذه المرحلة من حياتهم بنجاح وسلام.
10. تكوين الوعي الإيجابي الذي يواجه به الطلاب الأفكار الهدَّامة والاتجاهات المضللة (سياسة التعليم في المملكة، 1995).

وبناء على ما سبق تخلص الباحثة إلى أن المرحلة الثانوية هي التي تتولى بناء الشخصية القادرة على مواجهة المستقبل، وكبح السلوكيات غير السوية وتعزيز السلوك السليم، وغرس القيم الدينية في نفوس الطلاب، وإعداد الطالب لمواصلة تعليمه العالي تحقيقاً للتنمية الشاملة، وتوفير الكوادر البشرية التي يحتاجها سوق العمل.

نظام المسارات

الأهداف الاستراتيجية لنظام المسارات

وقد بينت وزارة التعليم (2021) ما يهدف له التحول في النظام الثانوي من نظام المقررات إلى نظام المسارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ومنها:

- تخريج طلبة معدين للحياة ومؤهلين للعمل وقادرين على مواصلة التعليم.
- تعزيز القيم الدينية والهوية الوطنية.
- تعزيز بيئة تعليم فاعلة.
- التفاعل مع المستجدات العالمية.
- تطوير وتحسين منظومة التعليم الثانوي.
- التطوير في عمليات المنهج.

ومن خلال ما سبق، تخلص الباحثة إلى أن لنظام المسارات أهداف عدة تتلخص في فاعليته وقدرته على إعداد طلاب قادرين على العمل بكفاءة فضلاً عن قدرة هذا النظام على غرس القيم الدينية والوطنية كما أنه يساهم بشكل ملحوظ في تحديث المناهج وإضفاء الجانب الابتكاري والذي كانت تخلو منه المناهج التقليدية.

فلسفة نظام المسارات

كما أشارت وزارة التعليم (2021) إلى أن نظام المسارات ينطلق من مجموعة من الركائز والأسس التي تعد منطلقات تبنى عليها فلسفة تطمح إلى تكوين جيل طموح قادر على بناء الوطن وتحقيق طموحاته، ومنطلقات هذه الفلسفة تتمثل فيما يلي:

- **فلسفة عميقة:** والتي تؤمن بأهمية نقل الطلبة من الدور السلبي في تلقي المعرفة إلى الدور النشط، من خلال رؤية ثاقبة تقيم أبرز الممارسات في تاريخ التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية وفي ذات الوقت تقييم الممارسات العالمية من أجل الخروج بأنموذج مطور يجمع بين مطالب العصر والعملية والقابلية للتطوير.
- **فلسفة متجددة:** حيث ينطلق النظام من فلسفة متجددة تُعنى بتوسيع الفرص للطلبة وتعدهم للحياة، ولإكمال تعليمهم الثانوي، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم للانخراط في سوق العمل، كما أن نظام المسارات يسعى إلى جعل الطلبة قادرين على التماشي مع المتغيرات من حولهم في القرن الحادي والعشرين بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

هذا بالإضافة إلى أن النظام يقوم على مجموعة من الأسس والمرتكزات، وهي:

- **التكامل بين المواد الدراسية:** من خلال طرح خطة دراسية متوازنة توزع على شكل مواد دراسية يتكامل بعضها مع بعض.
- **المرونة والتوازن:** حيث يتميز نظام المسارات بمرونته من خلال عملية التجسير الذي يعطي القدرة للطلبة على تغيير التخصص، بعد إتمام السنة الثانية من المرحلة الثانوية، إضافة إلى التوازن والذي يظهر في صياغة إطار دقيق لكل مادة دراسية تحت المجال الذي يناسبه، ثم إعطاؤه الوزن النسبي الذي يحقق الهدف.
- **الشمول:** وذلك يتضح في اشتمال نظام المسارات على جميع المتطلبات التي يحتاجها الطالب في فترة تعلمه.
- **الإرشاد الأكاديمي:** وهي خدمة متاحة للطلبة من أجله تيسير قدرتهم على فهم فلسفة النظام وإرشادهم للمسار المناسب.
- **التقويم:** مبني على أدوات متنوعة ومتجددة قائمة على استراتيجيات وأساليب التقويم البديل.

- **التفكير وحل المشكلات**: وذلك من خلال تضمين النظام لمواد دراسية جديدة تحفز على التفكير، إلى جانب مواد تخصصية جديدة إضافة إلى تطوير المواد المشتركة لتنمية مهارات البحث والتفكير.

ومن خلال ما سبق، ترى الباحثة أن لهذه الأسس أهمية بالغة في التعامل مع طلاب هذه المرحلة بشكل يتسم بالمرونة الفائقة والتكامل فيما بين المواد وبعضها البعض وتنمية قدرات الطلاب على حل المشكلات بشكل غير تقليدي ومن هنا فإن عملية تعليمهم تمكنهم من الانخراط في سوق العمل بشكل فعال وسلس.

المحور الثاني: سوق العمل السعودي

مفهوم سوق العمل

تعددت محاولات الباحثين الدارسين في العلوم الاقتصادية والإدارية والتربوية لوضع تعريف واضح لسوق العمل، وربما ما يخدم هذه الدراسة هو وصف نخلة (2021) لسوق العمل حيث عرفه بأنه المجالات الوظيفية المتاحة في القطاعين العام والخاص والتي تتناسب مع مؤهلات وقدرات حملة الشهادات بأنواعها.

العوامل المؤثرة في سوق العمل

يتأثر سوق العمل بما يحدث في المجتمع وتؤثر فيه، ويشير الرحيلي (2021) إلى أن العوامل التي تؤثر في سوق العمل يمكن إجمالها فيما يلي:

- مستوى مهارة وكافية قوة العمل: إن مهارة قوة العمل ترتبط بالمستوى التعليمي ومدى تطوره؛ إذ أصبح التعليم أداة لتطور المجتمعات وميداناً لخلق الثروات، وإن التقدم الاقتصادي في دول العالم مصدره التطور العلمي.
- معدل النمو السكاني: تؤدي زيادة عدد السكان إلى وجود عرض متزايد في سوق العمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة الديموغرافي.
- معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي: يمثل الناتج الداخلي العامل الرئيسي للطلب على قوة العمل؛ ومن ثم انخفاض في معدلات البطالة.

- الاستثمار: إن تطور معدلات الاستثمار يؤثر في جانب الطلب لسوق العمل؛ إذ يعد معدل الاستثمار هو المتغير الرئيسي الذي يحدد معدل النمو في الاقتصاد باعتبار أن الاستثمار هو الإضافة الإنتاجية؛ ومن ثم فهو الذي يحدد الطلب على اليد العاملة.
- أساليب الإنتاج: تؤثر أساليب الإنتاج في جانب الطلب في سوق العمل، فإذا كانت وسائل الإنتاج كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال فقد يؤثر في خلق فرص العمل، ويترتب على ذلك زيادة معامل رأس المال.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هناك عدد من العوامل التي تؤثر في سوق العمل العمل، وترى الباحثة أن للتعليم بشكل عام دوراً مؤثراً في تلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات والمهارات في شتى المجالات، الأمر الذي يحتم ضرورة تحقيق مشاركة فاعلة، وقيام تنسيق بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات الأعمال من أجل ضمان تمتع مخرجات التعليم بالمهارات المطلوبة لسوق العمل المتطور والمتغير.

خصائص سوق العمل السعودي

بصفة عامة يصنف سوق العمل في الخليج العربي بأنه سوق عمل مغلق أي لا تفتح أبوابه إلا بناء على ضوابط وقيود محددة، كما إن استخدام التكنولوجيا أصبح المطلب الرئيس اللازم للبقاء والمنافسة في السوق وهذا يتطلب توافر عمالة مؤهلة يمكنها التعامل مع التقنية الحديثة ونظم المعلومات بكفاءة، كما يمكنها استيعاب الجديد؛ لذا يواجه سوق العمل السعودي صعوبات يمكن تعدادها على النحو التالية (القرعاوي، 2022):

- المناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي فهي في معزل عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل الخاص.
- لا تقوم الجامعات بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.
- عدم توفر الخبرات لدى خريج الجامعات من لغة وخبرات علمية.
- إن الخريج الجامعي لا يزال يفضل الأعمال الإدارية غير الميدانية.
- عدم الجدية والانضباط في العمل.

وترى الباحثتان أن الجامعة لا يمكنها تحمل هذه الصعوبات بمفردها، حيث إن المرحلة الثانوية تتقاسم مع الجامعة هذه الصعوبات، فهي حجر الأساس الذي ينبغي أن يؤهل الطالب علمياً وعقلياً

وتؤهله بالشكل المناسب، بحيث يستطيع أن يختار المسار المناسب له، والذي يتماشى مع قدراته وميوله، وتأهيله لسوق العمل.

احتياجات سوق العمل السعودي من التخصصات المختلفة

يحتاج سوق العمل السعودي عدداً من التخصصات في بعض قطاعات العمل بالمملكة والتي بينها كل من عارف وآخرون (2018)، وبكار (2019)، وهي:

- قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: علوم وبرمجة الكمبيوتر، وهندسة الكمبيوتر وهندسة برمجيات الحاسب، وتقنية المعلومات، ونظم المعلومات، والهندسة الإلكترونية، والهندسة الميكانيكية والرياضيات والإحصاء، وأمن المعلومات.
- قطاع الإدارة ونظم المعلومات: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات: منها: إدارة الأعمال المالية، الاقتصاد، التسويق، نظم المعلومات الإدارية، الشريعة والقانون، وإدارة الأعمال، كما يحتاج إلى تعزيز المعرفة والمهارة في مجال سلاسل الإمداد عبر الشهادات المهنية.
- قطاع الطاقة: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: الطاقة المتجددة مثل الهندسة الكهربائية، والنووية، والميكانيكية، والكيميائية.
- قطاع التعدين: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: هندسة التعدية، الجيولوجيا، فيزياء الأرض.
- القطاع الصحي: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: الطب البشري مع تدريب متقدم في مجالات اقتصاديات الصحة والطب الوقائي والأمراض المزمنة والرعاية الطبية المنزلية.
- القطاع المالي: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: المالية، الاقتصادية، الاقتصاد الإسلامي، والتمويل والاستثمار، والرياضيات المالية، والعلوم المصرفية.
- القطاع التعليمي: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: الإدارة التربوية.
- القطاع العسكري: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: الهندسة الميكانيكية، وهندسة الطيران، والفضاء، والهندسة الكيميائية، ودبلوم ميكانيكا الطيران.

- قطاع الثقافة: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: الإعلام مع تدريب متقدم في مجال الإعلام الرقمي، والإعلان والاتصال التسويقي، والعلاقات العامة، والإنتاج السينمائي والتربية الفنية والفنون الجميلة، واللغات.
- قطاع البيئة والحد من التلوث: يتطلب هذا القطاع عدداً من التخصصات منها: الجغرافيا مع دراسات عليا متخصصة في تطوير المصادر الطبيعية والمحميات والحياة الفطرية، والعلوم البيئية، العلوم الزراعية والإرشاد الزراعي، الأحياء.

ومن خلال ما سبق يتضح لدى الباحثتان أن هناك العديد من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في المملكة العربية السعودية، وبناء على ذلك يجب أن تلعب مؤسسات التعليم العالي وكذلك التعليم الثانوي من خلال نظام المسارات دوراً هاماً في توفير هذه التخصصات داخل الكليات وكذلك إرشاد الطلاب في المرحلة الثانوية إلى هذه التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وتأهيلهم لها، حتى يمكن توفير هذه الاحتياجات، وبالتالي تحقيق رؤية المملكة 2030 الرامية إلى توطين الوظائف والمواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

العلاقة بين التعليم وسوق العمل

تفتقر أسواق العمل في القطاعين العام والخاص إلى الأيدي العاملة المدربة والقادرة بصورة جيدة على القيام بأنواع المهام والأعمال المهنية المختلفة والتي تلبي حاجات السوق المتنوعة من المهارات والخدمات بمختلف تصنيفاتها بحيث لا يحتاج خريج التعليم العام لأكثر من أشعر معدودة لاستيعاب العمل والانخراط الكامل به.

كما أن الخريج من التعليم العام هو في حاجة ملحة إلى أن يكون مقبولاً ضمن القوى العاملة بحيث يجد مكانه في مؤسسة من المؤسسات الحكومية أو الخاصة وهذا لا يتحقق له إلا أن يكون قد تأهل علميا وعملياً بما يخدم سوق العمل ومتطلباته الواقعية، فالحاجة كما هو ملاحظ متبادلة بين سوق العمل والتعليم العام بما يحقق تأهيل الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة والمشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع (الشهري، 2018).

وفي هذا الصدد يشير المناصير (2017) إلى أنه يمكنه اتباع عدة طرق لتحقيق الارتباط بين التعليم وهيكل العمالة واحتياجات سوق العمل، وهي:

- إنشاء قنوات اتصال قوية بين المؤسسات التعليمية ومواقع العمل والمجتمع، وذلك لخدمة الأهداف المشتركة.
- المتابعة الفعالة لأداء جميع العاملين في المؤسسات التربوية والتعرف على مستوياتهم وتقديم التدريب المناسب في الوقت المناسب.
- الاستعانة بخبرات قطاعات الأعمال في المشاركة بتصميم المختبرات العلمية والعملية من المؤسسات التعليمية وتحديث أجهزتها بما يتلاءم مع أحداث المستويات التكنولوجية المتوفرة.
- التركيز على مكونات النظام التعليمي كافة (المدخلات – العمليات – المخرجات).
- إتاحة الفرص لاستثمار النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها البحوث الأكاديمية التي تجري في الجامعات عن طريق تنفيذها على نطاق محدود في مشروعات استطلاعية.
- إلحاق أعضاء هيئة التدريس بمواقع العمل المختلفة كل في مجال تخصصه كأعضاء مجالس إدارة، أو لجان استشارية، أو فنية، أو مشرفين على مراكز البحوث فيها.
- رفع درجة الثقة لدى العاملين في أنفسهم وفي مستوى الجودة التي يحققونها والعمل على تحسينها بصفة مستمرة.
- إنشاء علاقات توأمة بين مؤسسات إنتاجية ومؤسسات تعليمية يتم بموجبها تبادل الخدمات والتدريب.
- إدخال أنماط ومسارات تعليمية جديدة تسمح بالجمع بين العمل والتدريب.
- قيام مؤسسات سوق العمل بتوفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة باحتياجات سوق العمل المستقبلية وتزويد مؤسسات التعليم والتدريب المهني بهذه المعلومات التي تعد ركيزة أساسية في التخطيط لبرامجها وفعاليتها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج الدراسة المتبع، وكذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

منهج الدراسة.

تم استخدام المنهج الوصفي (المسحي)، والذي يتلائم مع طبيعة الدراسة وأهدافها حيث إن هذا المنهج يساعد في استكشاف أراء أفراد العينة التي تقوم بمواجهة تطبيق نظام المسارات بشكل مباشر، وقد عرف هذا المنهج عبيدات وآخرون (2014) بأنه " يعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويُعبّر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، وأما التعبير الكمي فيُعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة وحجمها".

مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من مديرات المدارس الثانوية، وقد قامت الباحثتان بتوزيع أداة الدراسة الكترونياً على أفراد مجتمع الدراسة البلاغ عددهن 250 مديرة لمدارس المرحلة الثانوية من منسوبات مكتب شرق مدينة الرياض، وقد استجابت للدراسة عينة قوامها (60) مديرة.

أداة الدراسة

بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجد الباحثتان أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، ويعرف عبيدات واخرون (2014، ص106) الاستبيان أو ما يعرف بالاستقصاء على أنه " أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين ويقدم على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان"، وقد تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من (22) عبارة تتناول واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في دعم سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030 من وجهة نظر مديرات المدارس مقسمة على محورين، وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول: يتناول واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، ويتكون من (11) عبارة.
- المحور الثاني: يتناول معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، ويتكون من (11) عبارة.

وطلبت الباحثتان من أفراد الدراسة الإجابة عن كل عبارة بوضع علامة (√) أمام أحد الخيارات التالية:

5- موافق بشدة 4- موافق 3- محايد 2- غير موافق 1- غير موافق بشدة

ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4= 0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يتضح من خلال الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5.0 – 4.21	4.20 – 3.41	3.42 – 2.61	2.60 – 1.81	1.80 – 1

صدق أداة الدراسة

صدق الأداة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، 2012: 429)، كما يُقصد بالصدق "شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2014: 179)، ولقد قامت الباحثتان بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة والتي تتناول" واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في دعم سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030 من وجهة نظر مديرات المدارس"، تم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاسترشاد بآرائهم. وقد طُلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى

وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أداة الدراسة.

وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثتان بإجراء التعديلات اللازمة، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى، حتى أصبحت الاستبانة في صورته النهائية.

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثتان بتطبيقها ميدانياً، وتم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

جدول رقم (2) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030) بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.750	7	**0.895
2	**0.811	8	**0.890
3	**0.789	9	**0.791
4	**0.829	10	**0.794
5	**0.769	11	**0.789
6	**0.876	-	-

** دال عند مستوى (0.01)

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن جميع عبارات محور "واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030" دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات ما بين (0.750، 0.895)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030) بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.544	7	**0.669
2	*0.531	8	**0.675
3	**0.667	9	**0.734
4	**0.657	10	**0.716
5	**0.709	11	**0.802
6	**0.606	-	-

** دال عند مستوى (0.01)

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن جميع عبارات محور " معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030" دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات ما بين (0.531، 0.802)، وهي معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة:

ثبات الأداة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 2012: ص430)، وقد قامت الباحثتان بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات (الفا كرونباخ) والجدول رقم (4) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (4) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	المحور الأول: دور تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030	11	0.949
2	المحور الثاني: معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030	11	0.860
	الثبات الكلي	**22**	**0.880**

يوضح الجدول رقم (4) أن استبانة الدراسة تتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.880) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (0.860، 0.949)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية المُستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) لحساب صدق الاتساق الدّاخلي لأداة الدراسة.
2. معامل ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
3. المتوسط الحسابي " Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
4. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدارسة الميدانية ومناقشتها من خلال عرض إجابات أفراد الدراسة على عبارات الاستبانة وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: ما واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟

للتعرف على واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يلبي برنامج المسارات الاحتياجات الحقيقية للمجتمع	3.32	1.214	محايد	4
2	يتبنى برنامج المسارات مراعاة الفروق الفردية واهتمامات الطلاب	3.25	1.244	محايد	8
3	تتسق أهداف برنامج المسارات مع أهداف المجتمع	3.48	1.127	موافق	2
4	يستجيب برنامج المسارات لمتغيرات سوق العمل	3.28	1.091	محايد	6
5	يتبنى برنامج المسارات إقامة شراكات عمل مع المؤسسات الإنتاجية	3.38	1.151	محايد	3
6	يركز برنامج المسارات على المهارات العملية أكثر من النظرية	3.22	1.290	محايد	9
7	يتبنى برنامج المسارات موضوعات متجددة تناسب الحاجة المرتبطة بوظائف المستقبل.	3.30	1.239	محايد	5
8	يسهم برنامج المسارات في توفير فرص عمل للطالب تتواءم مع مساره التعليمي	3.27	1.103	محايد	7
9	برنامج المسارات يواكب التأهيل التقني والمعرفة بتطبيقات الحاسوب	3.57	0.981	موافق بشدة	1
10	في برنامج المسارات يؤخذ بتوصيات المؤسسات حول الجدوى من طرح التخصصات المختلفة	2.98	1.172	محايد	11
11	توجد سياسة لربط نظام القبول بالاحتياجات لإعداد وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية التي تسهم في سد احتياجات سوق العمل	3.12	1.195	محايد	10
	المتوسط الحسابي العام	**3.29**	**1.16**	**محايد**	**–**

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن محور دور تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030 يتضمن (11) عبارة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (2.98، 3.57) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة والرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح ما بين (محايد- موافق – موافق بشدة).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (3.29) بانحراف معياري (1.16)، وهذا يدل على أن هناك محايدة على عبارات محور واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030 من قبل أفراد الدراسة، والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

1- جاءت العبارة رقم (9) والتي تنص على (برنامج المسارات يواكب التأهيل التقني والمعرفة بتطبيقات الحاسوب) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.57) وبانحراف معياري (0.981)، وهذا يدل على أن أفراد الدراسة يرون أهمية برنامج المسارات في التأهيل التقني والمعرفة بتطبيقات الحاسوب الذي قد يسهم في جاهزية الطلبة لسوق العمل بعد تخرجهم.

2- جاءت العبارة رقم (3) والتي تنص على (تتسق أهداف برنامج المسارات مع أهداف المجتمع) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.48) وبانحراف معياري (1.127)، وهذا يدل على أن أفراد الدراسة موافقون ويعتقدون بأن برنامج المسارات متسق مع أهداف المجتمع التي تطمح لتأهيل الطلبة لسوق أو اكمال المسيرة التعليمية في تخصصات يحتاجها المجتمع المحلي وسوق العمل.

3- جاءت العبارة رقم (5) والتي تنص على (يتبنى برنامج المسارات إقامة شراكات عمل مع المؤسسات الإنتاجية) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.38) وبانحراف معياري (1.151)، وهنا نجد محايدة من قبل أفراد الدراسة على تمكن برنامج المسارات من إقامة شراكات عمل مع

المؤسسات الإنتاجية وهذا يشير إلى عدم وضوح آلية عمل الشراكات لتحقيق أهداف برنامج المسارات.

4- جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على (يلبي برنامج المسارات الاحتياجات الحقيقية للمجتمع) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.32) وبانحراف معياري (1.214)، وهذا يوضح وجود محايدة من قبل أفراد الدراسة عن مدى تلبية برنامج المسارات للاحتياجات الحقيقية للمجتمع ويشير ذلك إلى أنه قد يكون هناك مخاوف من عدم تمكن البرنامج لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع وقد يعود لعدم الجاهزية الكافية لتفعيل البرنامج أو لكون المجتمع لم يدرك الحاجة لبرنامج المسارات.

5- جاءت العبارة رقم (7) والتي تنص على (يتبنى برنامج المسارات موضوعات متجددة تناسب الحاجة المرتبطة بوظائف المستقبل) بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.30) وبانحراف معياري (1.239)، وتشير النتيجة إلى محايدة أفراد الدراسة حول تجدد موضوعات برنامج المسارات ومدى مناسبتها وارتباطها بوظائف المستقبل مما يعني عدم ادراك افراد العينة العلاقة التي موضوعات برنامج المسارات ووظائف المستقبل وفق رؤية 2030

6- جاءت العبارة رقم (4) والتي تنص على (يستجيب برنامج المسارات لمتغيرات سوق العمل) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.28) وبانحراف معياري (1.091)، ونتيجة المحايدة هنا قد تعود لعدم الجاهزية في تقديم برنامج المسارات.

7- جاءت العبارة رقم (2) والتي تنص على (يسهم برنامج المسارات في توفير فرص عمل للطالب تتواءم مع مساره التعليمي) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.27) وبانحراف معياري (1.103)، في فئة المحايدة مما يعني أن هناك ضبابية حول البرنامج وعدم وضوح بقدرة البرنامج على توفير فرص للطلبة بعد انهائهم للبرنامج.

8- جاءت العبارة رقم (2) والتي تنص على (يتبنى برنامج المسارات مراعاة الفروق الفردية واهتمامات الطلاب) بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.25) وبانحراف معياري (1.244)، والمحايدة هنا قد تدل على أن أفراد الدراسة غير متأكدين من جاهزية الطلبة لتحديد مسارهم وقد

يكون له علاقة بما ورد حول تحقيق أهداف المجتمع في العبارات السابقة حيث إن بعض المسارات قد تتعارض مع تطلعات الأهالي وما اعتادوا عليه.

9- جاءت العبارة رقم (6) والتي تنص على (يركز برنامج المسارات على المهارات العملية أكثر من النظرية) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.22) وبانحراف معياري (1.290)، إن نتيجة المحايدة من قبل أفراد الدراسة على هذه العبارة يعطي انطباعا بالحاجة إلى تجهيز طاقم العمل بمدارس الثانوية لتقديم برنامج المسارات وفق ما هو مأمول منه.

10- جاءت العبارة رقم (11) والتي تنص على (توجد سياسة لربط نظام القبول بالاحتياجات لإعداد وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية التي تسهم في سد احتياجات سوق العمل) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (3.12) وبانحراف معياري (1.195)، وقد ظهرت المحايدة هنا كنتيجة لعدم تزامن نظام المسارات مع نظام قبول الجامعات أو لعدم وجود برامج كافية من قبل أرباب العمل لاستقطاب خريجي المرحلة الثانوية مع ربط الاستقطاب بمسار معين.

11- جاءت العبارة رقم (10) والتي تنص على (في برنامج المسارات يؤخذ بتوصيات المؤسسات حول الجدوى من طرح التخصصات المختلفة) بالمرتبة الحادية عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (1.172)، وتشير محايدة أفراد الدراسة على هذه العبارة على وجود ضبابية حول علاقة أو تواصل برنامج المسارات والمؤسسات مما ينعكس على معرفة الجدوى من طرح التخصصات المختلفة ومدى إمكانية البرنامج لتغذية سوق العمل كما هو مرجو منه.

السؤال الثاني: ما معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟

للتعرف على **معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030**؛ تم حساب والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن محور معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	صعوبة تغيير المناهج الدراسية بصورة سريعة بحيث تتناسب مع سوق العمل	3.98	830.0	موافق	11
2	يوجد تغيير سريع في متطلبات سوق العمل من الخريجين	4.13	0.749	موافق	8
3	يوجد اختلاف في الطلب ومستوى الخريج في سوق العمل.	4.04	1.053	موافق	10
4	ضعف التدريب العملي في المؤسسات.	4.04	1.010	موافق	9
5	ضعف التجهيزات والمرافق التي تخدم الطلاب في نظام المسارات التعليمي	4.33	0.896	موافق بشدة	3
6	عدم تأهيل المعلمين والمشرفين بما يتماشى مع تطلعات نظام مسارات التعليم	4.30	0.840	موافق بشدة	4
7	قلة وعي الطلاب باختيار المسار المناسب لهم	4.30	0.963	موافق بشدة	5
8	ضعف الوعي بأهمية وأهداف نظام مسارات التعليم.	4.22	1.009	موافق بشدة	7
9	عدم جاهزية البنية التحتية لتطبيق برنامج المسارات في المدارس الثانوية	4.28	1.004	موافق بشدة	6
10	كثرة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتق المعلم.	4.59	0.686	موافق بشدة	1
11	عدم وجود خطة تدريبية شاملة وواضحة تتعلق بنظام مسارات التعليم	4.41	0.777	موافق بشدة	2
	المتوسط الحسابي العام	**4.24**	**0.890**	موافق بشدة	–

تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030 يتضمن (11) عبارة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (3.98، 4.59) من أصل (5.0) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح ما بين (موافق – موافق بشدة).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (4.24) بانحراف معياري (0.890)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، ومن أبرز تلك الأدوار (كثرة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتق المعلم، عدم وجود خطة تدريبية شاملة وواضحة تتعلق بنظام مسارات التعليم، ضعف التجهيزات والمرافق التي تخدم الطلاب في نظام المسارات التعليمي)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الشدي الرحيلي (2021) والتي خلصت إلى أن أفراد عينة

الدراسة موافقون بشدة على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في إعداد طلابها لسوق العمل.

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

12- جاءت العبارة رقم (10) والتي تنص على (كثرة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتق المعلم) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.59) وبانحراف معياري (0.686)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على كثرة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتق المعلم.

13- جاءت العبارة رقم (11) والتي تنص على (عدم وجود خطة تدريبية شاملة وواضحة تتعلق بنظام مسارات التعليم) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (0.777)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على عدم وجود خطة تدريبية شاملة وواضحة تتعلق بنظام مسارات التعليم.

14- جاءت العبارة رقم (5) والتي تنص على (ضعف التجهيزات والمرافق التي تخدم الطلاب في نظام المسارات التعليمي) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري (0.896)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على ضعف التجهيزات والمرافق التي تخدم الطلاب في نظام المسارات التعليمي.

15- جاءت العبارة رقم (6) والتي تنص على (عدم تأهيل المعلمين والمشرفين بما يتماشى مع تطلعات نظام مسارات التعليم) بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.30) وبانحراف معياري (0.840)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على عدم تأهيل المعلمين والمشرفين بما يتماشى مع تطلعات نظام مسارات التعليم.

16- جاءت العبارة رقم (7) والتي تنص على (قلة وعي الطلاب باختيار المسار المناسب لهم) بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.30) وبانحراف معياري (0.963)، وهذا يدل على

أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على قلة وعي الطلاب باختيار المسار المناسب لهم.

17- جاءت العبارة رقم (9) والتي تنص على (عدم جاهزية البنية التحتية لتطبيق برنامج المسارات في المدارس الثانوية) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (4.28) وبانحراف معياري (1.004)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على عدم جاهزية البنية التحتية لتطبيق برنامج المسارات في المدارس الثانوية.

18- جاءت العبارة رقم (8) والتي تنص على (ضعف الوعي بأهمية وأهداف نظام مسارات التعليم) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري (1.009)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على ضعف الوعي بأهمية وأهداف نظام مسارات التعليم.

19- جاءت العبارة رقم (2) والتي تنص على (يوجد تغيير سريع في متطلبات سوق العمل من الخريجين) بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (4.13) وبانحراف معياري (0.749)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على وجود تغيير سريع في متطلبات سوق العمل من الخريجين.

20- جاءت العبارة رقم (4) والتي تنص على (ضعف التدريب العملي في المؤسسات) بالمرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (4.04) وبانحراف معياري (1.010)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على ضعف التدريب العملي في المؤسسات.

21- جاءت العبارة رقم (3) والتي تنص على (يوجد اختلاف في الطلب ومستوى الخريج في سوق العمل) بالمرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (4.04) وبانحراف معياري (1.053)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على وجود اختلاف في الطلب ومستوى الخريج في سوق العمل.

22- جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على (صعوبة تغيير المناهج الدراسية بصورة سريعة بحيث تتناسب مع سوق العمل) بالمرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي (3.98) وبانحراف معياري

(0.830)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على صعوبة تغيير المناهج الدراسية بصورة سريعة بحيث تتناسب مع سوق العمل.

خلاصة لأهم نتائج الدراسة وتوصياتها

يشمل هذا الفصل على عرض لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها ومن ثم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

أولاً: خلاصة الدراسة:

احتوت الدراسة على خمسة فصول، وتناول الفصل الأول كمدخل للدراسة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، والتساؤلات التي تجيب عنها، وأهم المصطلحات التي استخدمتها الباحثتان في دراسته.

وتناولت الباحثتان في هذا الفصل مفاهيم الدراسة وحددت أهداف دراستها، والتي تمثلت في التعرف على دور تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، والتعرف على معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، ولتحقيق هذه الأهداف سعت الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما واقع تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟
- ما معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030؟

أما الفصل الثاني فقد ناقش الإطار النظري للدراسة كما اشتمل على الدراسات السابقة للدراسة وقامت الباحثتان بالتعقيب عليها.

وتناول الفصل الثالث منهجية الدراسة وإجراءاتها، وقد استخدمت لهذه الدراسة المنهج الوصفي، ووضح مجتمع الدراسة المستهدف والمتمثل في مديرات المدارس، كما بلغت عينة الدراسة (60) من مديرات المدارس، كما بينت الباحثتان في هذا الفصل كيفية إعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، وبعد ذلك وضحت إجراءات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة) بعرضها في صورتها الأولية على مجموعة من

المحكمين وفي ضوء آرائهم قامت الباحثتان بتطبيق أداة دراسته، وحدد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

أما الفصل الرابع فقد تناول عرض وتحليل نتائج الدراسة متناولاً الإجابة على أسئلتها ومناقشة نتائجها، وربطها مع نتائج الدراسة السابقة، وفي الفصل الخامس من هذه الدراسة قامت الباحثتان بتلخيص الدراسة، وعرض أهم نتائجها، واقتراح بعض التوصيات.

ثانياً: نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة (تعديل)

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نوجزها فيما يلي:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على دور تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، اشتمل هذا المحور على إحدى عشر عبارة، بينت النتائج أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح ما بين (محايد– موافق) ومن أهم هذه العبارات:

- تتسق أهداف برنامج المسارات مع أهداف المجتمع
- برنامج المسارات يواكب التأهيل التقني والمعرفة بتطبيقات الحاسوب
- يلبي برنامج المسارات الاحتياجات الحقيقية للمجتمع
- يتبنى برنامج المسارات إقامة شراكات عمل مع المؤسسات الإنتاجية
- يستجيب برنامج المسارات لمتغيرات سوق العمل.
- يسهم برنامج المسارات في توفير فرص عمل للطالب تتواءم مع مساره التعليمي.

بينت نتائج الدراسة أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على معوقات تطبيق برنامج المسارات للمرحلة الثانوية في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي في ظل رؤية المملكة 2030، اشتمل هذا المحور على إحدى عشر عبارة، بينت نتائج الدراسة أن إستجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح ما بين (موافق — موافق بشدة)، ومن أهم المعوقات:

- كثرة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة على عاتق المعلم
- عدم وجود خطة تدريبية شاملة وواضحة تتعلق بنظام مسارات التعليم

- ضعف التجهيزات والمرافق التي تخدم الطلاب في نظام المسارات التعليمي
- عدم تأهيل المعلمين والمشرفين بما يتماشى مع تطلعات نظام مسارات التعليم
- قلة وعي الطلاب باختيار المسار المناسب لهم
- عدم جاهزية البنية التحتية لتطبيق برنامج المسارات في المدارس الثانوية

ثالثاً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثتان بما يلي:

1- ضرورة وضع خطة تدريبية شاملة وواضحة تتعلق بنظام مسارات للمرحلة الثانوية.

2- العمل على تأهيل المعلمين والمشرفين بما يتماشى مع تطلعات نظام مسارات للمرحلة الثانوية.

3- العمل على زيادة الوعي بأهمية وأهداف نظام مسارات للمرحلة الثانوية.

4- ضرورة توفير التجهيزات والمرافق التي تخدم الطلاب في نظام المسارات للمرحلة الثانوية.

5- العمل على تضمين برنامج المسارات موضوعات متجددة تناسب الحاجة المرتبطة بوظائف المستقبل.

6- مواكبة برنامج مسارات التأهيل التقني والمعرفة بتطبيقات الحاسوب

7- ضرورة زيادة الصلاحيات الممنوحة لقائدات المدارس وإشراكهم في بناء الخطط الاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل.

المراجع

أبو عراد، صالح والغفيري، أحمد. (2017م). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الدمام: مكتبة المتنبي.

أحمد، ناجي عبد الوهاب (2020). تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة: المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، ع40، ص ص 93 – 163.

باناعمة، فوزية بنت عبد الرحمن (2019). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع184، ص ص 725 – 746.

بدري، أميرة يوسف (2017). متطلبات سوق العمل السعودي من تخصصات تقنية المعلومات بين الواقع وتحديات التعليم العالي: دراسة تحليل مضمون، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، 6(13)، ص ص 735 – 768.

الجريري، عبد الله إبراهيم (2017). مدى توافق مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية مع متطلبات سوق العمل المحلي: من وجهة نظر المدراء الماليين في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن.

حسن، عبد اللطيف سعيد (2015). إعداد خريجي أقسام المكتبات والمعلومات لتلبية احتياجات سوق العمل في السودان خلال الفترة من 2000 – 2010م، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الآداب، السودان.

حكيم، عبد الحميد (2012م). نظام **التعليم وسياسته**. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

الحميد، نورة محمد (2017). أسباب عدم مواءمة مخرجات المرحلة الثانوية للالتحاق بالجامعة وسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، 33(5)، ص ص 513 – 472.

دمنهوري، هند محمد (2013). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 27(1)، ص ص 169 – 225.

الرحيلي، نايف بن راشد (2021). دور الجامعات السعودية في إعداد طلابها لسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، ع8، ص ص 237 – 288.

زقاوة، أحمد (2017). البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل، مجلة التنمية البشرية، ع7، ص ص 159 – 189.

الزهراني، معجب بن عثمان (2018). ملاءمة مخرجات التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع احتياجات سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030، مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود، 30(3)، ص ص 427 – 451.

زيدان، أسماء مراد (2021). مهارات سوق العمل اللازمة لطلاب المدارس الثانوية الفنية الصناعية بمصر على ضوء الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات تنميتها، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ج85، ص ص 273 – 334.

السيسي، أريج حمزة (2022). دور الجامعات وسوق العمل في تحقيق استراتيجيات لملاءمة تعليم المرأة العالي لاحتياجات سوق العمل بالمجتمع السعودي وفقاً لرؤية 2030، المجلة التربوية، جامعة الكويت، 36(142)، 127 – 168.

شلايشر، أندرياس (2019). التميز العالمي كيف نبني منظومة مدرسية للقرن الحادي والعشرين، المملكة العربية السعودية، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الشهري، أغاريد (2018). واقع ملاءمة مخرجات التعليم في المرحلة الثانوية لمتطلبات سوق العمل السعودي من وجهة نظر أصحاب العمل، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، 34(6)، ص ص 222 – 267.

صيوح، لؤي محمد (2020). العوامل المؤثرة في اتجاهات الطلبة نحو التخصصات الجامعية وعلاقتها مع سوق العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 42(6)، ص ص 97 – 131.

عارف، أسامة بن حسن؛ عبدالحميد، محمد حمزة؛ وأبو الفضل، حجازي أحمد (2018). جودة مخرجات التعليم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، ع19، ص ص 683 – 741.

عبدالقادر، رمضان محمود (2020). رؤية مستقبلية لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل تحقيقاً لرؤية المملكة 2030م، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، ع15، ص ص 143 – 199.

عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، عبد الحق، كايد (2014). البحث العلمي مفهومه، وأدواته، وأساليبه، ط6، عمّان، دار الفكر.

العساف، صالح بن حمد (2012). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض.

القرعاوي، حياة بنت محمد (2022). متطلبات سوق العمل السعودي بين الواقع وتحديات التعليم العالي لتحقيق رؤية 2030: تجربة اليابان أنموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 6(4)، ص ص 46 – 73.

المناصير، دعاء سعيد (2017). أثر عدم ربط مخرجات التعليم في سوق العمل الأردني على مستوى البطالة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

نخلة، وسام علي (20 الجريري 21). العلاقة بين كفايات خريجي الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر الخريجين وأرباب العمل، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

وزارة التعليم (2021). مسارات المرحلة الثانوية، دليل تعريفي مختصر.

Woodroffe, J., Kilpatrick, S., Williams, B., Jago, M. (2017). Preparing rural and regional students for the future world of work: Developing authentic career focused curriculum through a collaborative partnership model. *Australian and International Journal of Rural Education*, V27 (3), 159 – 173. Society for the Provision of Education in Rural Australia. Wembley. Australia.